

تقرير الأمين العام عن الحالة في أبيي

أولا - مقدمة

١ - يُقدّم هذا التقرير عملاً بالفقرة ١١ من قرار مجلس الأمن ١٩٩٠ (٢٠١١) التي طلب فيها المجلس إلى تقديم تقرير عن تنفيذ الاتفاق بين حكومة جمهورية السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان بشأن الترتيبات المؤقتة للإدارة والأمن في منطقة أبيي (S/2011/384، المرفق)، الموقع في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ في أديس أبابا. ويُقدّم هذا التقرير معلومات مستكملة عن الحالة في أبيي وعن انتشار عمليات قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، وذلك منذ تقريره السابق المؤرخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

ثانيا - الحالة الأمنية

٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلّ الوضع الأمني في منطقة أبيي هادئاً ولكنه غير قابل للتنبؤ به، وذلك بسبب وجود قوات مسلحة، وبدء موسم هجرة قبيلة المسيرية، ونقص عدد العائدين من المشردين إلى ديارهم. فالقوات المسلحة وقوات الشرطة التابعة لحكومة السودان ما تزال، حتى ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، موجودة في المنطقة الواقعة شمال نهر كير/بحر العرب. أما الجيش الشعبي لتحرير السودان فهو قد انسحب في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر من المنطقة، واتخذ من ميجان كول، الواقعة على بعد نحو ٣ كيلومترات إلى الجنوب من أقوك وحدود منطقة أبيي، مقراً لألويته. بيد أن جهاز شرطة جنوب السودان ما يزال موجوداً في المنطقة، وما زال أفراد من الجيش الشعبي تحت المراقبة نظراً لقرب موقعهم من الحدود ومن سوق أقوك. وما تزال حكومة السودان تربط مسألة انسحابها بمسألة تنفيذ الأحكام الأخرى لاتفاق ٢٠ حزيران/يونيه، بما في ذلك إنشاء إدارة منطقة أبيي، فيما ذكرت حكومة جنوب السودان أنها ستسحب بالكامل حال انسحاب القوات المسلحة السودانية.

٣ - ومع بداية موسم الجفاف، شهدت أحوال الطرق تحسنا كبيرا، مما عزز بروز صورة قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة في أبيي ووجودها الأمني. وتقوم القوة الأمنية بدوريات جوية وبرية منتظمة وهي بصدد إنشاء قواعد لعمليات السرايا وقواعد لعمليات مؤقتة في مناطق حساسة من أجل تعزيز قدراتها على الرصد المتنقل والثابت. وقد تم، حتى الآن، إنشاء قواعد لعمليات السرايا في بلدة أبيي وفي دفرة وأقوك، وقواعد لعمليات مؤقتة في توداش وأم خريت وبانتون ونونق وأنتوني ورومبير. وتقوم القوة الأمنية أيضا بزيارات منتظمة إلى مراكز التجمعات السكانية، وبإجراء اتصالات مع المجتمعات المحلية.

٤ - وتحسنت سبل وصول القوة الأمنية إلى كامل منطقة العمليات وذلك بفضل الانتهاء في ٢٨ كانون الثاني/يناير من تشييد جسر بيلي جديد يحل محل جسر بانتون الذي دُمّر خلال النزاع في أيار/مايو ٢٠١١. وقُدِّمَ الجسر الجديد حكومة إثيوبيا، وقام بتشديده مهندسون إثيوبيون. ودشّن وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام خلال زيارته لمنطقة أبيي في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، هذا الجسر الذي يُعدّ نقطة عبور مهمة بين بلدة أبيي وأقوك، والذي من شأنه أن يسهل عودة المشردين داخليا ووصول المساعدات الإنسانية وتنفيذ عمليات القوة الأمنية وتوفير النقل التجاري.

٥ - وقد انطلقت، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، هجرة قبيلة المسيرية السنوية نحو الجنوب عبر منطقة أبيي، حيث اقتربت طلائعها الأولى من منطقتي دفرة وأم خير في أواخر تشرين الأول/أكتوبر. وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر، كانت عناصر من المسيرية تسوق قطيع مواشي يتألف من نحو ٢٠٠٠ رأس قد وصلت قولي الواقعة على بعد ٢٥ كيلومترا إلى الشمال من بلدة أبيي. وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، شوهد قطيع آخر يتألف من ١٥٠ رأسا في بلدة أبيي.

٦ - ونظرا لاستمرار وجود قوات مسلحة ونقص عدد العائدين من المشردين وتضاءل الحظوظ في تحقيق موسم ثان للبذر، ثمة أخطار محتملة لاندلاع أعمال عنف خلال موسم الهجرة. ولذا، تقوم القوة الأمنية باتخاذ تدابير استباقية من أجل توفير الأمن للهجرة وللعائدين وبالدخول في حوار مع شيوخ قبيلة المسيرية من أجل إقناعهم بإعادة النظر في سرعة نسق الهجرة. وتتجاوز القوة الأمنية أيضا مع كل الجماعات من أجل التأكيد على ضرورة ألا تدخل العناصر المسلحة أبيي، وذلك بعد أن قام أنفار من الرحل عددهم ١٦٠ نفرا، منهم ٣٠ مسلحون ببنادق هجومية من طراز AK-47 ويركبون دراجات نارية، برحلة من دفرة إلى أبيي في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، ودخلوا معسكر القوات المسلحة السودانية ثم عادوا إلى دفرة في نفس اليوم.

٧ - وفي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، استعادت القوة الأمنية أكثر من ١٠٠ من الذخائر غير المنفجرة ومن الألغام التي عُثر عليها في مواقع في بانتون وتوداش وعلى الطريق بين بلدة أبيي وروميير. ولكن، وللأسف، على الرغم من تحاور القوة الأمنية مع حكومي السودان وجنوب السودان، فإنّ أيّاً من الطرفين لم يقدّم خرائط لمواقع الألغام. بيد أنّ الجيش الشعبي لتحرير السودان قد أوفد في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر فريق إزالة ألغام لكي يكشف للقوة عن المواقع المحتملة للألغام. وثمة حاجة ملحة لتحديد هذه المواقع وإزالة الألغام من أجل تسهيل عودة المشردين داخليا وضمان سلامة موسم الهجرة القادم، وكذا عمليات القوة الأمنية التي يتعين عليها في الوقت الراهن تطهير طرق الدوريات من تلك الألغام. ودائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام على استعداد لإيفاد فريق إلى منطقة أبيي لكي يقدم الدعم للقوة ويكفل احترام المعايير الدولية لإزالة الألغام والسلامة منها، وهي بانتظار الموافقة على تأشيرات الدخول.

ثالثا - التطورات السياسية

٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أحرز تقدّم ضئيل جدا في تنفيذ اتفاق ٢٠ حزيران/يونيه بشأن منطقة أبيي. وواصل الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي والمعني بالتنفيذ، بقيادة ثابو مبيكي، التحاور بهذا الشأن مع كلا الطرفين، يدعمه في ذلك مبعوثي الخاص إلى السودان وجنوب السودان، هايلي منقريوس، ورئيس قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، الفريق تاديسي ويريدي تيسفاي، والشركاء الدوليون.

٩ - ويقتضي اتفاق ٢٠ حزيران/يونيه بشأن منطقة أبيي من الطرفين إنشاء إدارة منطقة أبيي، بقيادة رئيس للإدارة ترشحه حكومة جنوب السودان وتوافق عليه حكومة السودان، ونائب لرئيس الإدارة ترشحه حكومة السودان وتوافق عليه حكومة جنوب السودان. واتفق الطرفان أيضا على أن يكون رئيس المجلس التشريعي من مرشحي حكومة السودان. بيد أنّ التقدم في إنشاء هذه الهيئات شهد تأخيرا كبيرا بسبب ما أبدته حكومة جنوب السودان من تحفظات على تعيينات حكومة السودان. وعلى إثر تدخّل الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي والمعني بالتنفيذ لدى الطرفين من أجل الخروج من المأزق، رشحت حكومة السودان لمنصب رئيس المجلس التشريعي رجلا من المسيرية من منطقة أبيي الكبرى، معروف جدا لدى حكومة جنوب السودان بحكم شغله لمنصب نائب رئيس إدارة أبيي. ولم تردّ حكومة جنوب السودان حتى الآن بصورة رسمية على هذا المقترح الجديد ولا على من عيّنته حكومة السودان لمنصب نائب رئيس إدارة منطقة أبيي.

١٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تعقد لجنة الرقابة المشتركة في أبيي أي اجتماع نظرا فيما يبدو لنية حكومة السودان تغيير رئيسها المشارك للجنة. وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، عيّن النائب الأول للرئيس السوداني، عثمان علي طه، رسميا الخير الفهيم المكّي رئيسا مشاركا جديدا للجنة. ومع ذلك، لم تفلح الجهود المبذولة بعد ذلك في عقد اجتماع للجنة.

١١ - وعملا بأحكام اتفاق ٣٠ تموز/يوليه القاضي بإنشاء آلية لدعم مراقبة الحدود، يعكف الطرفان على دراسة خريطة عمليات قدمها لهما الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي والمعني بالتنفيذ، واقترح فيها "خطا لإعادة الانتشار المؤقت". ومن المتوقع أن تجتمع الآلية السياسية والأمنية المشتركة قريبا لمناقشة تفاصيل أخرى متعلقة بإنشاء آلية مراقبة الحدود، التي تكتسي أهمية حاسمة في التخفيف من حدة حالات التوتر المتزايدة على الحدود.

رابعا - الحالة الإنسانية

١٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلّت دوائر العمليات الإنسانية في جنوب السودان تقدم الدّعم لنحو ١١٠.٠٠٠ نازح من أبيي إلى أقوك وإلى ولاية واراب، جنوب السودان. وقام برنامج الأغذية العالمي وشركاؤه، إلى جانب ما قدمه من أغذية من مخزونات، بتوزيع نحو ١٧٧ طنا من الأغذية التي أسهمت بها حكومة جنوب السودان. وقد أفضى إصلاح جسر بانتون إلى تحسّن الظروف الملائمة لعملية عودة النازحين ولحركة دوائر العمليات الإنسانية، مما يسر عودة نحو ٥٠ أسرة إلى ميجاك الواقعة على بعد نحو ١٠ كيلومترات إلى الشمال الشرقي من أقوك. وعلاوة على ذلك، يعبر المشردون الجسر يوميا بعدد متوسط قدره ١٦ مشردا للاطمئنان على ممتلكاتهم.

١٣ - بيد أنّ عودة النازحين على نطاق واسع إلى أبيي وإلى المناطق المحيطة بها لم تبدأ بعد بسبب الحضور المستمر للقوات المسلحة السودانية في منطقة أبيي، وعدم وجود إدارة مدنية، والخوف من الألغام الأرضية. وفي الأثناء، اجتمعت القوة الأمنية ومؤسسات الأمم المتحدة بممثلين لقبيلة نقوك دينكا لمناقشة ترتيبات الاستعداد لعودة النازحين. وفي ٣ تشرين الثاني/نوفمبر قام وفد من نقوك دينكا بجولة في أبيي للاطلاع على حجم الدمار. وفي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، أجرت البعثة وزعماء نقوك دينكا تقييما مشتركا للحالة الأمنية في القرى المرشحة لاستقبال عودة النازحين وهي نونق وماكير وداكورا وتوداش وأم خريت.

١٤ - وعلى إثر هطول أمطار غزيرة على أقوك خلال أيلول/سبتمبر، شهدت الحالة الإنسانية في البلدة وضواحيها استقرارا. وأتاح تحسّن حالة الطرقات تيسير إيصال الإمدادات

الإنسانية بلا انقطاع من جنوب السودان إلى أقوك. وأفادت الدوائر الصحية بأن عدد الاستشارات الطبية في مرافق العيادات الخارجية تضاعف خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مما يشير إلى أنه كانت هناك بعض التحركات السكانية إلى أقوك من الجنوب. ومع ذلك، تظل الحالة الصحية للنازحين وللمجتمعات المضيفة لهم مستقرة.

١٥ - وفي ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، قامت القوة الأمنية بزيارة إلى روممير الواقعة على بعد نحو ٣٥ كيلومترا إلى الجنوب الشرقي من بلدة أبيي وإلى الشمال على مقربة من نهر كير/بحر العرب، حيث لاحظت وجود عدد كبير من المدنيين في القرية يرجح أنهم لم يغادروا المنطقة في أعقاب أعمال العنف التي جرت في أيار/مايو ٢٠١١. ويُقدَّر عدد السكان داخل روممير وضواحيها حاليا بنحو ١٠ ٠٠٠ ساكن، من بينهم عدد من المشردين داخليا. وبانتظار وصول موظفي دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، قامت القوة الأمنية بتطهير الطريق المؤدية إلى روممير من الألغام الأرضية ومن الذخائر غير المنفجرة لكي تتمكن دوائر العمليات الإنسانية من وضع تقييماتها وتقديم المساعدة. وقامت القوة الأمنية أيضا بإنشاء قاعدة لعمليات السرايا في ضواحي روممير من أجل تعزيز الأمن في المنطقة.

خامسا - حماية المدنيين

١٦ - عملا بأحكام قرار مجلس الأمن ١٩٩٠ (٢٠١١)، الذي أذن لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي بحماية المدنيين المعرضين لخطر العنف البدني والوشيك في منطقة أبيي، تعكف القوة الأمنية على التصدي للشواغل المتعلقة بتوفير الحماية في كامل منطقة العمليات. فهي تقوم، انطلاقا من قواعدها في دفرة وأقوك وتوداش وبانتون، بالمساعدة على ضمان وجود بيئة آمنة عبر المشاركة بنشاط وحسب الاقتضاء في تنفيذ دوريات وعمليات مرافقة لتحركات السكان. وتعمل البعثة أيضا على فتح طرق ومنافذ إلى القرى التي لم يكن من اليسير الوصول إليها فيما مضى، والتي توجد بها مراكز سكانية. وفي الأثناء، تشارك دوائر العمليات الإنسانية في رصد المخاطر المحتملة التي تتطلب الحماية، وفي تيسير عملية عودة النازحين والقيام بالدعوة والدعم للفئات الضعيفة، ويشمل ذلك النساء والأطفال المنسوين إلى الجماعات المسلحة.

١٧ - واستعدادا لمواجهة تحديات بعينها في مجال الحماية، ناشئة عن موسم الهجرة، قامت القوة الأمنية بتعديل مواقع انتشارها لضمان الاستجابة للتزاعات بسرعة واحتوائها داخل المناطق المحلية. ومع انتشار كتيبة ثانية من القوات الإثيوبية، أعادت الكتيبة الأولى وقوة الرد السريع انتشارهما على هيئة سرايا في القواعد العاملة في بلدة أبيي وفي بانتون وأقوك وروممير في القطاع الجنوبي، وتم تعزيز كل قطاع بسرية دبابات وبطارية مدفعية ميدانية. وتعمل القوة

الأمنية أيضا، ضمن حدود قدراتها، من أجل التخفيف من حدة التوترات على الموارد، وذلك بوسائل منها الإنذار المبكر والتمركز بقوات عازلة بين المجموعات.

١٨ - وفي هذا الصدد، يواصل رئيس البعثة التحاور مع أهم زعماء قبيلة المسيرية في المُجلد وقبيلة نقوك دينكا في أقوك من أجل الحصول منهم على التزامات بشأن إنجاز موسم الهجرة بطرق سلمية، وتحقيق عودة كريمة وطوعية للمشردين داخليا. وفي اجتماع عقد في المُجلد في ١ تشرين الثاني/نوفمبر، أكد زعماء المسيرية دعمهم لعودة النازحين واستعدادهم للدخول في حوار مع قبيلة نقوك دينكا برعاية القوة الأمنية. وقد أعربت قبيلة نقوك دينكا أيضا عن استعدادها للتنسيق مع القوة الأمنية بهدف تعيين طرق الهجرة الرعوية وتأمين العودة الطوعية للمشردين داخليا إلى القرى الموجودة على طول الضفة الشمالية لنهر كير/بحر العرب.

١٩ - وفي ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، وعلى إثر مفاوضات بين رئيس البعثة والقوات المسلحة السودانية في أبيي، تم إطلاق سراح ما مجموعه ٢٢ مدنيا كانوا قد اعتقلوا من قبل القوات المسلحة السودانية خلال أعمال العنف في أيار/مايو ٢٠١١. وتضم هذه المجموعة تسعة ذكور و ١٣ أنثى، منهم طفلان. وقامت القوة الأمنية لاحقا بنقل جميع المعتقلين إلى مواقع في منطقة أبيي وجنوب السودان والسودان، وذلك حسب رغبة هؤلاء الصريحة. ولكن للأسف، قامت المخابرات العسكرية في مطار كادقلي في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر باعتقال ثلاثة من المجموعة التي فضلت التوجه إلى الخرطوم وذلك بغية استجوابهم. وبعد أن قامت القوة الأمنية بالتوسط لدى السلطات المحلية، تم الإفراج عنهم في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر.

٢٠ - وعملا بالفقرة ١٠ من القرار ١٩٩٠ (٢٠١١)، التي طلب إليّ فيها رصد حقوق الإنسان بفعالية في أبيي، تُجري مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مشاورات مع حكومتي السودان وجنوب السودان بشأن طرائق تنفيذ هذه الولاية. وستُعرض نتائج هذه المشاورات في تقرير المقبل. بيد أن المفوضية، بسبب عدم قدرتها الوصول إلى منطقة أبيي، ليس بوسعها في الوقت الحاضر أن تضع تقييما كاملا شاملا بشأن الادعاءات المتعلقة بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان خلال الهجوم الذي حدث في أبيي في أيار/مايو ٢٠١١.

سادسا - انتشار قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي

٢١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر نشر قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي بوصول كتيبة ثانية قوامها ٨٥٧ جنديا، وقوة للرد السريع تتركب من سرية مدرعة قوامها

١٧٥ فرداً، في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر. وتم حتى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر نشر ٨٧٢ ٢ جندياً، أي ٦٨ في المائة من القوام المأذون به وقدره ٢٠٠ ٤ جندي. واستلمت الكتيبة الثانية المهام من أفراد الكتيبة الأولى المتمركزة في قاعدة كادقلي اللوجستية، وانتشرت أيضاً بقوام سرية كل قاعدة في قواعد العمليات الموجودة في دفرة وتوداش وعقوبيل/أم خريت، في القطاع الشمالي. وستدخل الكتيبة طور العمل الكامل مع وصول المعدات المملوكة للوحدات في منطقة البعثة بحلول نهاية تشرين الثاني/نوفمبر. وتخطط القوة الأمنية لنشر كتيبة ثالثة بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر وذلك من أجل زيادة قدرتها على التخفيف من حدة التوترات في منطقة أبيي. وفي الوقت نفسه، تم إنشاء المرافق الطبية التابعة للقوة. بما في ذلك ست عيادات من المستوى الأول ومستشفى من المستوى الثاني وخدمات للإجلاء الطبي الجوي بواسطة مروحتين مخصصتين لهذا الغرض تم التعاقد معهما.

٢٢ - وثمة أيضاً خطط لكي يتم، حال إنشاء إدارة منطقة أبيي، نشر عنصر الشرطة المأذون به للقوة الأمنية وقوامه ٥٠ ضابطاً من ضباط الشرطة الدوليين وذلك من أجل دعم دائرة شرطة أبيي. وقد تم إلحاق مستشارين اثنين من قوام شرطة الأمم المتحدة الاحتياطي للعمل مع القوة الأمنية في التخطيط على الميدان وفي التفاعل مع الجهات المعنية ودعم مشاركة المجتمعات المحلية فيما يتعلق بمبادرات الحماية والسلامة المجتمعية. ورهنا بإنشاء إدارة منطقة أبيي، سيتم نشر هذا العنصر للشرطة بالكامل في الربع الأول من عام ٢٠١٢.

٢٣ - ويجري أيضاً تعيين الموظفين المدنيين الدوليين والوطنيين، ومن المقدّر أن يتم نشر ٧٠ في المائة من قدرة البعثة المدنية بحلول نهاية عام ٢٠١١. ومع ذلك، ما زالت البعثة تواجه حالات تأخير في إصدار التأشيرات وصعوبات خطيرة في نقل موظفيها المدنيين من الخرطوم إلى أبيي عبر كادقلي. وفي الأثناء، تواصل القوة الأمنية تعيين موظفين لنشرهم في مركز الدعم الإقليمي في عنتيبي، أوغندا، حيث من المتوقع أن تبلغ قوامها الكامل بحلول نهاية السنة المالية.

سابعاً - دعم البعثة

٢٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، خفّت حدة موسم الأمطار بشكل ملحوظ، مما أتاح إعادة فتح الطريق المؤدية من كادقلي إلى أبيي. ومع ذلك، ما زالت هذه الطريق بحاجة إلى إصلاحات نظراً لما لحقها من أضرار كبيرة جراء الأمطار. كما تم منذ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر وبفضل تغيير جسر بانتون فتح الطريق المؤدية من أبيي إلى واو. والعمل جارٍ لإصلاح الطرق ذات الأولوية التي تربط المواقع السكانية الرئيسية بخطوط الاتصالات الخاصة بدوائر الأعمال الإنسانية، وإصلاح هياكل ومرافق المعسكرات القائمة في مخيم أبيي.

وانطلقت أيضا الأشغال الأولية في مواقع جديدة لإنشاء قواعد لعمليات السرايا، وذلك بانتظار التوصل إلى اتفاقات رسمية بشأن استخدام الأراضي. ونظرا لعدم وجود إدارة في منطقة أبيي ولعدم عودة الزعماء التقليديين إلى أراضيهم في منطقة أبيي، لم يتسنّ حتى الآن إبرام أي مذكرات تفاهم في ما يتعلق باستخدام الأراضي.

٢٥ - وتواصل أيضا، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بذل الجهود لمعالجة النقص في السكن في أبيي. فالكتيبة الثانية تقيم حاليا في خيام داخل قواعد عمليات سراياها، وفي مساكن من جدران صلبة داخل مخيم العبور بكادقلي. وباستثناء العاملين في منطقة أبيي وأقوك ودفرة، سيظل الجزء الأكبر من القوة الأمنية يقيم في الخيام إلى حين وصول مساكن من جدران صلبة وتركيبها بعد تصفية بعثة الأمم المتحدة في السودان. وتسليم هذا النوع من المساكن متوقف على الإذن للقوافل بالسير من الأبيض إلى أبيي عبر كادقلي وعلى توافر المهندسين لإعداد الأرض وبناء المخيمات.

٢٦ - ولم تقم حكومة السودان بعد بمنح الصفة الرسمية لنقل قاعدة كادقلي اللوجستية من بعثة الأمم المتحدة في السودان إلى القوة الأمنية. ومع ذلك، تولّت القوة الأمنية على إثر تصفية البعثة مسؤولية حراسة المخيم وأصول الأمم المتحدة، وملكية هياكل التزود بالوقود والمخزونات الاحتياطية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بدأت القوة الأمنية تتلقى المعدات المملوكة للأمم المتحدة من البعثة. وفي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، تمت الموافقة على انتقال ٢٨٠ حاوية من الأبيض إلى كادقلي. ولكن السلطات المحلية قامت بتأخير انتقال هذه الحاويات. وفي الأثناء، يقوم أحد المتعاقدين مع القوة الأمنية بإيصال حصص إعاشة جديدة عبر كينيا ومومباسا لأنّ حكومة السودان لم تأذن بإيصالها عبر بورتسودان.

٢٧ - وبالإضافة إلى المناقشات البناءة التي جرت في نيويورك في ٢٦ أيلول/سبتمبر، يجري التفاوض مع حكوميّ السودان وجنوب السودان من أجل التوقيع على اتفاق مركز القوات. ومن المتوقع، بعد تسوية عدد قليل من القضايا العالقة مع حكومة السودان، أن يتم الانتهاء قريبا من وضع الصيغة النهائية لهذا النص.

ثامنا - ملاحظات

٢٨ - بعد مرور خمسة أشهر على إنشاء قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، أشعر بالتفاؤل لأنّ أكثر من ثلثي القوات المأذون بها موجود في الميدان والبعثة في وضع يمكنها من تأمين منطقة أبيي. وقد بذلت الأمم المتحدة وحكومة إثيوبيا كل ما في وسعهما من أجل ضمان نشر البعثة في الوقت المناسب، وقد تحقق ذلك بسرعة أكبر مما هو معتاد.

٢٩ - بيد أنني أشعر بقلق بالغ لأن الطرفين ما زال يتعيّن عليهما الوفاء بالتزامتهما بموجب اتفاق ٢٠ حزيران/يونيه بشأن منطقة أبيي. فاستمرار وجود قوات أمنية تابعة لكلا الجانبين، وخصوصا المواقع التي تحتلها القوات المسلحة السودانية في المنطقة، يشكل خطرا على الهجرة الآمنة لرُحّل قبيلة المسيرية، الذين دخلوا المنطقة بالفعل، وعلى عودة اللاجئين من قبيلة نقوك دينكا. وهذا الوضع لا يقبل الاحتمال، وهو يزيد من إلى التوترات الكبيرة السائدة بالفعل بين البلدين.

٣٠ - ولذلك فإنني أكرر دعوتي الملحة إلى الحكومتين من أجل سحب قواتهما فورا من المنطقة، والتحلي بالإرادة السياسية اللازمة للتوصل إلى حل وسط بشأن القضايا العالقة المتصلة بإنشاء إدارة منطقة أبيي والمجلس التشريعي. وإني أهيب خصوصا بالرئيسين البشير وكير أن يكفلا تعاون حكومتيهما بالكامل مع الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي والمعني بالتنفيذ ومع المبعوث الخاص للسودان وجنوب السودان، وذلك من أجل تنفيذ اتفاق ٢٠ حزيران/يونيه بشأن منطقة أبيي والسعي إلى إيجاد حلّ للوضع النهائي أبيي.

٣١ - أما الوضع الأمني فهو يبعث على القلق بوجه خاص نظرا لموسم هجرة رُحّل المسيرية السنوية إلى الجنوب عبر منطقة أبيي، الذي بدأ بالفعل. وباعتبار التوترات القائمة بين قبائل نقوك الدينكا والمسيرية ومشاعر الإحباط من الحضور المستمر للقوات المسلحة ونقص عدد العائدين من النازحين وكون المسيرية سيغبرون حدودا دولية، فإنّ القلق يساورني من أن الهجرة في هذا العام ستتسم بحساسية خاصة. فالقوة الأمنية تبذل بالفعل كل ما في وسعها لتوفير الأمن وللمساعدة في تخفيف التوترات بين الطوائف. ولكن على حكومي السودان وجنوب السودان تهيئة الظروف الملائمة لإنجاز هجرة سلمية، ليس عبر أبيي فحسب بل أيضا في جميع أنحاء حدودهما المشتركة. والحوار بين الطوائف على تقاسم الموارد وعلى الحد من التسلح هو أيضا من الأمور الضرورية، ويجب تشجيعه من قبل جميع أصحاب المصلحة.

٣٢ - ومن الجلي، في هذا السياق، أنّه على الرغم من أنّ القوة الأمنية بدأت تقطع أشواطاً في تنفيذ الولاية المنوطة بها، فإنّ استمرار حضورها وتوطيدها سيلزمان في الاستفادة من إنجازاتها وفي المساعدة على تحقيق الاستقرار في أبيي. ولذا، فإنّي أوصي المجلس بتجديد ولاية البعثة لمدة ستة أشهر أخرى. ولكي تحقق القوة الأمنية كل إمكاناتها، لا بد لحكومي السودان وجنوب السودان من الوفاء بما التزما به من تهيئة بيئة مواتية لعمل البعثة.

٣٣ - وإني أشعر أيضا بقلق بالغ إزاء السياق السياسي الأوسع المتّسم بعدم إحراز تقدم بشأن القضايا المتعلقة، وبالقتال الدائر في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، وبما أوردته التقارير من وجود حشود عسكرية من كلا البلدين على طول الحدود ومن تنفيذ عمليات

قصف جوي في المناطق الحدودية، وتبادل الاتهامات بدعم الجماعات المعارضة المسلحة. فتصاعد التوتر على طول الحدود من شأنه أن يجرّ البلدين إلى اشتباكات مباشرة. ولذلك، لا بدّ أن تبذل حكومتا السودان وجنوب السودان كل ما في وسعهما من أجل وضع حدّ للخطاب العدائي، ومنع تجدد المواجهات العسكرية، والانكباب من جديد على تسوية القضايا العالقة بالحوار السياسي. وفي هذا الصدد، أحثهما على العمل بحسن نية مع الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي والمعني بالتنفيذ ومع مبعوثي الخاص من أجل إحراز تقدم ملموس بشأن القضايا العالقة.

٣٤ - وفي هذا السياق، يُعدّ إنشاء الآلية المشتركة لمراقبة الحدود، التي اتفق عليها الطرفان في ٢٩ حزيران/يونيه و ٣٠ تموز/يوليه، بما في ذلك إنشاء منطقة حدودية متروعة السلاح بعمق ٢٠ كيلومترا، أمرا ضروري للمساعدة على معالجة التوترات القائمة وعلى استعادة الثقة بين الطرفين. والفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي والمعني بالتنفيذ بصدد العمل مع الطرفين من أجل التوصل إلى اتفاق على هذه القضايا. ولذلك، فيأتي أحثهما على تقديم التنازلات الضرورية من أجل التوصل إلى اتفاق على رسم خرائط للمنطقة الحدودية وللمواقع التي ستأخذها آلية الرصد. وسأبقى ملتزما بأن تقدّم الأمم المتحدة دعمها الكامل من أجل مساعدتهما في تنفيذ هذه الآلية.

٣٥ - وختاما، أود أن أتقدم بالشكر لرئيس وزراء إثيوبيا، ميليس زيناوي، على مشاركته المستمرة وعلى التزام حكومته بالقوة الأمنية. وأشيد أيضا بالفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي والمعني بالتنفيذ، برئاسة تابو مبيكي، على ما يبذله مع مبعوثي الخاص إلى السودان وجنوب السودان، هايلي منقريوس، من جهود مستمرة ومكثفة من أجل تيسير المفاوضات بين البلدين على المسائل العالقة. كما أعرب عن تقديري لرئيس البعثة، الفريق تاديسي ويريدي تيسفاي، وإلى أفراد القوة الأمنية على ما يبذلونه في ظل ظروف صعبة جدا من جهود استباقية لتعزيز الأمن ودعم عودة المشردين وتيسير موسم هجرة المسيحية بسلاسة.